سوف نقوم بمقارنتها بالملكية في نمط الانتاج الرأسمالي ، لنكتشف الفروق والعلاقات .

١ ــ الملكية في نمط الانتاج الرأسمالي

أ ــ تملك فعلي لوسائل الانتاج .

ب ــ كون العلاقة بين موضوع العمل وأداة العمل هي الاساس في علاقة التملك ، يلعب الرأسمال دورا متحكما بالانتاج ، وليس فقط كاقتطاع لفائض القيمة .

ج ــ شكلا الملكية :

١ ــ اقتصادية ، ملكية وسائل الانتاج ، أو استهلاك وسائل الانتاج بشكل منتج .

٢ ــ سياسية حقوقية ، تعمم الملكية من ملكية طبقة لوسائل الانتاج الى ملكية الافراد للاشياء عامة . كما تعمم علاقة تبادل قوة العمل بين الطبقة العاملة والطبقة الرأسمالية الى عقد اجارة يقوم بين فرد وفرد . من هنا تصبح علاقة الاجارة مستقلة عن العمل المنتج لفضل القيمة اذ تشمل العمل غير المنتج (الخدمات) .

د ــ تقوم الدولة الرأسمالية بتوحيد الطبقة البورجوازية تجاه بقية الطبقات المفتتة الى عملاء انتاج كأفراد أحرار . وتقيم ديمقراطية الطبقة الواحدة . أي « دولة شعبية لطبقة » .

٢ ــ الملكية في النمط الوسيط

أ ــ ليس هناك علاقات انتاج تقنية اقتصادية ، بمعنى عدم وجود انتاج وتملك فائض قيمة داخلي ، بل تقاسم للريع مع المركز .

ب ــ ليست الملكية ملكية اقتصادية ، بمعنى ملكية وسائل الانتاج . بل هي احتكار سياسي يشكل قاعدة تقاسم الريوع مع المركز .

ج ــ لا وجود لتقسيم تقنـــي . فهناك ضرب لقوى الانتاج ، أي لقاعدة علاقات التملك الفعلية واستبدالها بعملاء أحرار للتبادل ، ملكيتهم الفردية هي ملكية حقوقية . أي هناك استبدال للانتاج بالرواج .

د ــ يتوحد الافراد في غياب علاقات الانتاج (تقسيم العمل) على أساس علاقات القرابة التي تضطلع بوظيفة علاقات التوزيع كعلاقات سياسية بشكل مباشر .

هـ ــ تصبح الدولة نقطة توازن التجمعات القائمة على القرابة (الطوائف) ويقوم هذا التوازن بالغلبة وليس بالهيمنة .

تشير هذه المقارنة ، الى عناصر النمط الوسيط بأسرها . فالملكية السياسية ــ الحقوقية هي مجموعة علاقات داخلية وخارجية ، يقوم عليها هذا النمط الذي يعطي شرعية لوجود الكيان .

قبل الدخول في تحليل هذه العناصر ، تستوقفنا ظاهرة انتقال شكل الملكية في جبل لبنان . هذا الانتقال الذي أفرز صراعات اجتماعية متعددة الجوانب ، ودخول مباشر للدول الاستعمارية (فرنسا أساسا) في هذا الصراع . والذي على قاعدة اتجاهه التاريخي العام يقف النمط الوسيط .